

البداية ستكون مع عمالة الهند والفلبين وسيريلانكا «الدرة للعمالة» تباشر عملها قبل نهاية الشهر الجاري

طارق عرابي



(ريليش كومار)

جانب من المؤتمر الصحافي لشركة الدرّة للعمالة أمس

أعلنت شركة الدرّة للعمالة عن تفعيل دورها ومباشرة عملها بشكل جزئي قبل نهاية الشهر الجاري باستخدام الامكانيات المتاحة حالياً مع الدول التي لا يتطلب التعامل معها أي إجراءات معقدة، والتي ستكون بدايتها مع ثلاث دول فقط هي الهند والفلبين وسيريلانكا.

جاء ذلك على لسان رئيس مجلس إدارة الشركة إياد السميح خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته الشركة بهذه المناسبة، حيث أكد السميح ان بداية عمل الشركة ستكون بشكل بيدي، وذلك لحين استكمال الإجراءات اللازمة لتغذية الموقع الإلكتروني بالمعلومات، وربطها مع وكلاء الشركة بالخارج.

وأضاف أن الشركة التي تعتبر بمنزلة شركة مساهمة كويتية مقلدة متخصصة باستخدام العمالة تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الصحة كعضاء في المجلس استشارية، قامت بتوقيع عقد مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا التي هي إحدى الشركات المملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار، وذلك لتقديم خدمات استشارية إدارية وفنية لشركة الدرّة. وأشار السميح إلى أن الوطنية لمشاريع التكنولوجيا قامت بتطوير الخطة الاستراتيجية وخطة عمل شركة الدرّة من خلال العمل على دراسة وتحليل السوق، ومقارنة الممارسات الرائدة بهذا المجال مع دراسة وافية للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والمترتبة بالعامة، المزمع استخدامها عبر الشركة، بالإضافة إلى تطوير الهيكل التنظيمي للشركة، وخطة المبيعات والتسويق والخطة التشغيلية للشركة.

وأضاف أن خدمات الوطنية ستضم كذلك تطوير الخطة التشغيلية لشركة الدرّة

تكلفة الاستقدام

تبدأ من 280 ديناراً

وتستغرق

30 - 45 يوماً

الانطلاقه ستكون

من المقر الرئيسي

لحين بدء العمل

بالأفرع في

المحافظات الست

من خلال العمل على تطوير الشركات الاستراتيجية مع المؤسسات والهيئات العالمية المتخصصة في مجال استقدام العمالة، بالإضافة إلى تحديد جميع الموارد اللازمة لتشغيل الشركة وتطوير النظام الحسابي والإجراءات الداخلية للشركة، مع تطوير النظام الحسابي وقنوات الدفع من قبل العملاء والنظام الشامل للموارد البشرية.

كما ستشمل الخدمات تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات لتشمل إمكانية كل أعمال وخدمات الشركة بما يضمن كفاءة سير الأعمال ووصول الخدمة لأكثر عدد من المواطنين والمقيمين بسهولة ويسر عبر إمكانية الحجز عن طريق الموقع الإلكتروني للشركة، مع ربط

كل أفرع الشركة في المحافظات الست مع المقر الرئيسي للشركة والمكاتب الخارجية.

الأفرع الست

بدوره، كشف مدير عام شركة الدرّة صالح الوهيب عن أن بداية انطلاقة الشركة ستكون من خلال مقرها الرئيسي في برج دار العوضي بمنطقة شرق، على أن يتبع ذلك وبشكل تدريجي العمل للشركة ولأهم الخواص المتاحة فيه وكيفية استخدامها، مشيراً إلى أن الموقع سيتيح للمواطنين والمقيمين الحصول على نوعية العمالة التي يحتاجون إليها، مع إمكانية الحجز والدفع من خلال الموقع، وبدون الحاجة إلى مراجعة مقر الشركة، مؤكداً في ذات الوقت على أن الموقع صمم وفقاً لأعلى الأنظمة العالمية.

وأضاف أن إدارة الشركة انتهت من زيارة عدد من السفارات المصدرة للعمالة المنزلية داخل الكويت للتعريف

توزيع ملكية الشركة

- تتوزع ملكيات شركة الدرّة على عدد من الجهات على النحو التالي:
- اتحاد الجمعيات التعاونية 60٪
- الهيئة العامة للاستثمار 10٪
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 10٪
- الهيئة العامة لشؤون القصر 10٪
- شركة الخطوط الجوية الكويتية 10٪

لقطات من المؤتمر

- العمالة القادمة من الهند ستقتصر على الرجال فقط في الوقت الراهن.
- فترة استقدام العمالة ستتراوح بين 30 و45 يوماً في المتوسط.
- تكلفة استقدام العامل ستبدأ من 280 ديناراً.

قصة حزينه بلد يملك أكبر احتياطي نفط مؤكد في العالم فنزويلا.. اقتصاد يزرع تحت وطأة الكساد والتضخم وتلال من الديون



740 من إنتاج فنزويلا النفطية يستخدم لتسديد الديون للصين وروسيا

بحسب محللين فنزويليين، أما الحكومة، فإنها لا تقدم أرقاماً رسمية. ويشهد الاقتصاد تراجعاً شديداً في الربع الثاني من 2014، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي العام الماضي بنسبة 10٪، ومن المتوقع أن ينخفض هذه السنة أيضاً بنسبة 7.4٪، بحسب صندوق النقد الدولي الذي توقع تراجعاً

بنسبة 4.1٪ العام المقبل. وتعد أكبر عقبة يواجهها الفنزويليون في معيشتهم هي الارتفاع الصاروخي في الأسعار مقرون بنقص في الأغذية والأدوية، ومن المتوقع أن تتخطى نسبة التضخم 700٪ هذه السنة وتواصل ارتفاعها سنة 2018.

ومنذ العام 2003، تفرض السلطات رقابة مشددة على أسعار الصرف وتقيّد التداولات بالدولار فيما تعزز رواجه في السوق السوداء، وتحتاج فنزويلا إلى استناداً 25 إلى 35 مليار دولار في السنة، بحسب تقديرات البنك الدولي، فيما تتخطى ديون الحكومة وشركة النفط الوطنية 100 مليار دولار، أي أنها تكلف سنوياً نحو 10 مليارات.

وتتملك الحكومة 10 مليارات دولار بالعملة، غالبيتها على شكل سبائك ذهب من الصعب تحويلها بسرعة، حيث تضع السلطات الفنزويلية تسديد الديون على رأس أولوياتها، مفضلة دفع مستحقاتها المالية على استيراد الأغذية والأدوية التي تشتد الحاجة إليها.

ولفنزويلا أكبر احتياطي نفط مؤكد في العالم والبلد يعتمد كثيراً على هذه المادة الأولية التي تشكل 96٪ من صادراته ونصف إيرادات الدولة.

وتنتج شركة النفط الوطنية «بي دي في اس ايه» 1,9 مليون برميل نفط يومياً، 40٪ منها (أي نحو 760 ألفاً) يصدر إلى الولايات المتحدة، أكبر مستشري للنفط الفنزويلي، ولا تؤمن كراكاس سوى 8٪ من واردات النفط إلى الولايات المتحدة التي تعول خصوصاً على كندا والسعودية.

والجزء المتبقي من الإنتاج النفطي (40٪ تقريباً أيضاً) يستخدم لتسديد الديون للصين وروسيا، بحسب خبراء، وتراجع إنتاج النفط الخام في فنزويلا خلال السنتين الماضيتين بسبب نقص في السيولة اللازمة لتحديث الحقول النفطية.

أصدرت «موديز» تقريراً أمس علقت فيه على استحواذ عمانتل على 79,84٪ من أسهم مجموعة الاتصالات الكويتية مقابل 846 مليون دولار والسذي تم الإعلان عنه الخميس الماضي مقابل الحصول على ما يزيد على 400 مليون سهم من أسهم الخزينة لدى «زين»، وهو ما يعتبر إضافة قوية للتصنيف الائتماني للشركتين بسبب تبادل الخبرات بين الشركتين بالإضافة إلى إيجابية خفض التكلفة نتيجة توقع حدوث تكامل بين أنشطة الشركتين في المستقبل.

وأشار التقرير إلى أن «عمانتل» ستتمتع بالصفقة من خلال الحصول على تسهيلات ائتمانية وحسب التصنيف الائتماني للشركة، فإنها قادرة على استيعاب مزيد من الديون في الوقت الحالي حسب تحليل موديز للقوة الائتمانية للشركة خلال 12 - 18 شهراً المقبلة.

وأكدت «موديز» أن «زين» ستستفيد أيضاً من خفض التكلفة نتيجة التكامل مع شركات اتصالات اقليمية كبيرة مثل «عمانتل»، حيث ينتشر نشاط زين في 9 دول بالشرق الأوسط



وشمال أفريقيا وتصل إيراداتها إلى 3,5 مليارات دولار، حيث ذكر التقرير ان قطاع الاتصالات في الوقت الحالي يحتاج إلى مزيد من المشاركة في ظل تسارع وتيرة نمو تكنولوجيا الاتصالات الرقمية وهو ما يتطلب المشاركة في البنية التحتية والاستثمارات.

وتمثل الصفقة ايجابية كثيرة لـ «عمانتل» في ظل الخبرة الطويلة لشركة زين في مجال الاتصالات الرقمية الحديثة والتي ستتم مشاركتها مع عمانتل، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي سيشهدها المشغل جزء من الاعمال مع الحصول في عمان خلال الربع الأخير من العام. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمانتل يمكنها الاستفادة من الحصول على مزيد من السيولة نتيجة إمكانية بيع جزء من الأسهم في البورصة الكويتية إضافة إلى الحصول على التوزيعات النقدية التي ستقوم زين بتوزيعها بشكل سنوي وهو ما يغطي تكلفة القرض الذي ستحصل عليه «عمانتل» للحصول على نسبة الـ 10٪ في «زين».

«فور مووف» تطلق أول منصة عقارية إلكترونية في السوق الكويتي

من المنصة العديد من المطورين وشركات التسويق العقاري المحلية والدولية وتمت إضافة مشاريع في كل من بريطانيا، فرنسا، تركيا، الإمارات، البحرين، البوسنة، سلطنة عمان والكويت، بالإضافة لانضمام العديد من الوسطاء العقاريين المعتمدين من قبل وزارة التجارة والصناعة وشركات التطوير العقاري المحلية، هذا وستطلق شركة فور مووف حملتها التسويقية قريباً بالتزامن مع طرح تطبيقها الإلكتروني.

التفاصيل الأخرى التي تتبع للمشتري والمستاجر اتخاذ القرار المناسب بعد المفاضلة والتقييم بصورة سريعة دون أن يبرح مكانه. وأوضح الشركة انه تم تصميم وتنفيذ المنصة العقارية من قبل فريق عمل محترف له خبرة في المجال العقاري والتقني عبر استخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة بهدف سد الفجوة ما بين ملاك العقارات والوسطاء والمطورين من جهة، والمشتريين والمستاجر من جهة أخرى.

هذا، وقد انضم خلال شهر من إطلاق النسخة التجريبية

أطلقت شركة فور مووف النسخة التجريبية من منصتها العقارية 4Moov.com وهي عبارة عن محرك بحث عقاري متطور، يتيح للمستخدمين والمشتريين تصفح المشاريع والعروض العقارية المتاحة للبيع أو الإيجار من قبل (ملاك العقارات، الوسطاء العقاريين، شركات التطوير والتسويق العقاري المحلية والدولية) باللغتين العربية والإنجليزية.

وقالت الشركة ان فكرة المنصة العقارية ولدت في ظل الضرورة الملحة لإخراج السوق العقاري من النمط التقليدي الحالي إلى النمط التقني الحديث، حيث تتيح المنصة للملاك إخراج مشاريعهم وعروضهم العقارية للبيع أو للإيجار بأسلوب ذكي مدعم بالصور والفيديوهات والأحداثيات الدقيقة، فضلاً عن كل

جمعية الصديلية التعاونية Adelliyyah Co-Operative Society

الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير في الجمعيات التعاونية رقم الموافقة (21154) لسنة 2017

تعلن جمعية الصديلية التعاونية عن طرح الأفرع التالية للاستثمار من قبل الغير من أصحاب الاختصاص بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ في 2017/07/31 وذلك على النحو التالي:

م	النشاط	الموقع	المساحة	الاستثمارية	الرقم الاتي
1	حلويات ومعجنات	العدلية - قطعة (3)	17.6 م ²	400 د.ك.	2014/1568
2	بيع البيض والدواجن	قطعة (4)	30 م ²	100 د.ك.	1970/298

وفقاً للشروط التالية:

- 1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ومطابقاً تماماً للنشاط المطروح.
- 2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة بالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط، دون الإشارة إلى أي بيانات أخرى بناءً على القرار الوزاري رقم (16 / 2016) والخاص بتنظيم عملاء الاستثمار.
- 3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
- 4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مادي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
- 5- يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ (250 د.ك) حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة عند التعاقد.
- 6- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم وقدره (50) ديناراً كويتياً لاغير، غير قابل للرد اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2017/8/16 حتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق 2017/8/29 من الساعة (8:30 صباحاً) حتى الساعة (12:30 ظهراً) من الأحد إلى الخميس.
- 7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس خلال فترة الدوام الرسمي للاتحاد من الساعة (9 صباحاً حتى الساعة (5 مساءً).
- 8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لاتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد والا يعتبر طلبه لاغياً ويصبح مبلغ التأمين مقادراً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
- 9- تطبيق أحكام قانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
- 10- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لاسم النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة 2011 ولن تعتمد أي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة
1 صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
2 صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
3 أن يقدم طالب الاستثمار إقراراً وتعهداً بعدم وجود أي فرع مستمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستمرا من قبله حالياً، وبإي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.
4 شيك مصدق بقيمة مائتين وخمسين ديناراً قيمة الضمان الأولي.
5 شيك مصدق بقيمة الدعم.
6 وصل شراء كراسة الشروط.
7 كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

مع تحيات مجلس الإدارة

شركة إدارة المرافق العمومية

تعلن شركة إدارة المرافق العمومية

عن إعادة طرح المزايده رقم (9/أ.م.ع/2017/7) بخصوص استغلال مبنى سكني رقم (17) في مدينة العمالة الواقعة بمنطقة صباحن قطعة (5)

وذلك طبقاً للشروط والمواصفات الخاصة والعامة الواردة في وثائق المزايده ويمكن الحصول على الوثائق من مقر الشركة الكائن في (الكويت - ش/ المعري متفرع من ش/ الخليج العربي - موقف سيارات الأحمدية المتعدد - الدور الرابع)، مقابل رسم قدره (250 د.ك) (فقط مائتان وخمسون ديناراً كويتياً لا غير) غير قابل للرد، وإن آخر موعد لتقديم العطاءات يوم الخميس الموافق 2017/8/24.

توضع العطاءات في صندوق الشركة، هذا وتبلغ الكفالة الأولية (10%) من القيمة الإيجارية السنوية. وتقتصر هذه المزايده على الشركات والمؤسسات التي عليها إرفاق أوراقها مع الطلب (عقد تأسيس الشركة وتعديلاته - صورة الرخصة التجارية - صورة التسجيل في السجل التجاري - صورة التسجيل لدى غرفة التجارة والصناعة - شهادة نسبة العمالة الوطنية - كشف أعمال الشركة في آخر ثلاث سنوات).

أمين السر

شركة إدارة المرافق العمومية

تعلن شركة إدارة المرافق العمومية

عن طرح المزايده رقم (10/أ.م.ع/2017/8) بخصوص استغلال مبنى سكني رقم (11) في مدينة العمالة الواقعة بمنطقة صباحن قطعة (5)

وذلك طبقاً للشروط والمواصفات الخاصة والعامة الواردة في وثائق المزايده ويمكن الحصول على الوثائق من مقر الشركة الكائن في (الكويت - ش. المعري متفرع من ش. الخليج العربي - موقف سيارات الأحمدية المتعدد - الدور الرابع)، مقابل رسم قدره (250 د.ك) (فقط مائتان وخمسون ديناراً كويتياً لا غير) غير قابل للرد، وإن آخر موعد لتقديم العطاءات يوم الخميس الموافق 2017/8/24.

توضع العطاءات في صندوق الشركة، هذا وتبلغ الكفالة الأولية (10%) من القيمة الإيجارية السنوية. وتقتصر هذه المزايده على الشركات والمؤسسات التي عليها إرفاق أوراقها مع الطلب (عقد تأسيس الشركة وتعديلاته - صورة الرخصة التجارية - صورة التسجيل في السجل التجاري - صورة التسجيل لدى غرفة التجارة والصناعة - شهادة نسبة العمالة الوطنية - كشف أعمال الشركة في آخر ثلاث سنوات).

أمين السر